احتفالات التحرير والمقاومة تقتصر على الجنوب ولا تلف لبنان.. وانتقادات شيعية للحكومة لمحاولة شطب 25 ايار من الاعياد الرسمية

بري: ضعف الدفاع واهمال الحدود يقدّم بيروت على طبق من فضة لاسرائيل

نصرالله يرفض عزل طائفة ويطالب بالبديل المطمئن عن الاستراتيجية الدفاعية

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

وسط انقسام سياسي على مستقبل سلاح المقاومة في لبنان بين قائل ببقائه ضمن استراتيجية دفاعية وداع الى نزعه بعد تحرير مزارع شبعا، اقتصرت الاحتفالات بعيد المقاومة والتحرير على الجنوب اللبناني بشكل خاص ولم تلف لبنان بأسره وسط انتقادات للحكومة لمحاولة شطبها هذا العيد من لائحة الاعياد الرسمية، وهو ما عبّر عنه أكثر من طرف في الفريق الشيعي.وكتب رئيس تحرير صحيفة «السفير» طلال سلمان «لم يكن ممكناً شطب 25 أيار من قائمة الأعياد الرسمية لو أن الوطن معافى يعيش مردود انتصاره على العدو الإسرائيلي الجبار، في ظل وحدة وطنية صلبة».

واضاف «من المفارقات اللافتة والموجعة أن يكون العرب، في مختلف ديارهم وعلى اختلاف أنظمتهم، قد رفعوا لبنان بمقاومته، راية يستظلون بها ويتشرّفون بأن يتقرّبوا منها ويدعوا صلة ما معها، بينما يندفع أطراف من محترفي السياسة في لبنان في تأييد قرارات دولية، اتّخذت ضمن ظروف معلومة وخدمة لأغراض معلومة، الى حد تهديد وحدة البلاد، ملوّحين بفيدراليات الطوائف التي تستدعي حكماً الحماية الأجنبية، للتخلص من بعبع المقاومة وصواريخها ورجالها الملتحين».

وجاءت المواقف في عيد التحرير لتعكس الاختلاف في وجهات النظر بين القيادات اللبنانية على مستقبل سلاح «حزب الله» بين الفريق الشيعي وفريق 14 آذار الذي أكد ضمناً أن التحرير ليس نتيجة فئة معينة ولم يكن ليتم لولا الوحدة الوطنية.

وتوجهت قوى 14 آذار امس بالتحية «الى الشعب اللبناني الذي انجز ملحمة التحرير عبر وحدته الوطنية ومقاومته الباسلة بكل مراحلها واشكالها وفصائلها وتياراتها الفكرية، التي انطلقت من بيروت في 16 ايلول 1982 وتضحيات هذا الشعب الهائلة وشهدائه الابرار».

وأكدت «ان الوحدة الوطنية في اطار دولة متماسكة ديمقراطية وحديثة ذات سيادة كاملة لا تتجزأ، هي الضامن الاساسي لصيانة التحرير وسائر المكتسبات الوطنية ومواجهة المخاطر الاسرائيلية».

وفي احتفال مركزي لحزب الله في مدينة صور شدّد الامين العام للحزب السيد حسن نصرالله مساء امس على «اهمية تاريخ 25 ايار (مايو) في تاريخ امتنا المعاصرة التي لم تعرف إلا النكبة».

وأعلن انفتاحه على النقاش حول الاستراتيجية الدفاعية وقال «نحن مخلصون للهدف وهو تحرير الارض وحماية الوطن ولسنا متعصبين للوسيلة.قدمنا رؤيتنا للاستراتيجية فقضلوا وقدموا رؤيتكم للاستراتيجية الدفاعية.ولا يكفي أن تأتي وتناقشني فقط بل أن تقدّم البديل، والبديل يجب أن يطمئن اللبنانيين جميعاً ولكن بالدرجة الاولى يجب أن يطمئن اهالي جنوب لبنان الذين عانوا وكانت يدهم في النار منذ العام 1948».

واضاف «لا نريد أن نشكك بوطنية وخلفية احد ونرفض أن يشكك احد بوطنيتنا وخلفيتنا».

واعتبر أن جولة الحوار المقبلة في 8 حزيران (يونيو)، «مفصل بالنسبة الى مستقبل لبنان ومصيره وأمنه»، وسأل «هل نحفظ مصير لبنان أم نجعله مكشوفاً امام العدو الصهيوني؟».

وانتقد نصرالله «البعض الذي لا يعترف بهويتنا اللبنانية»، مشيراً الى «ان لبنان لا يُحكَم بعزل طائفة ولو كانت كبيرة، ولا يُبنى بثنائيات أو ثلاثيات ولا يُحكم بالاكثرية والاقلية»، معلناً رفضه «ثنائية شيعية سنية في مواجهة المسيحيين أوالدروز، او ثنائية شيعية مسيحية في مواجهة السنة والدروز، نرفض ثنائية سنية درزية في مواجهة الشيعة أو المسيحيين».

واكد على التحالف بين «حزب الله» وحركة «أمل» بقوله «كان هناك تحالف ولم يعد هناك تحالف بل صرنا روحاً واحدة وموقفاً واحداً وليأس من لا يحلو له أن يجد لبنانياً يتحد مع لبناني».

من جهته، أعلن رئيس مجلس النواب نبيه بري في جولة على قرى الجنوب افتتح خلالها مشاريع انمائية «ان الدفاع عن العاصمة يبدأ من الحدود. نقول ذلك لانه ونحن في هذه الايام لا يبحثون عند دعم الجنوب واهل الجنوب ولا يبحثون عن دعم المقاومة واهل المقاومة، لكنهم يبحثون عن نزع سلاح المقاومة. ونحن نقول انه يجب ان يكون هناك استراتيجية دفاعية ليس من الان، بل منذ اكثر من خمسين عاماً. ونقول ان قوة لبنان في ايمانه وفي انمائه وفي مقاومته وليس قوة لبنان في ضعفه. مع ذلك نحن نصر ونؤكد على ماقاله الامام موسى الصدر ان قوة لبنان في وحدته الوطنية. من هنا وحتى مؤتمر الحوار، نصر على مناقشة الخطة الدفاعية الاستراتيجية، لاننا نأمل ان نكون يداً واحدة ليس في سبيل الجنوب فحسب بل في سبيل لبنان»، لافتاً الى «أن ضعف الدفاع واهمال الحدود يعني تقديم العاصمة بيروت على طبق من فضة للعدو الاسرائيلي».

وانتقد بري الحكومة قائلاً «هل عدم التفات الوزارات والادارات الى الجنوب وخاصة الشريط المحرر، هو تتمة للقرار 1559 ومعاقبة الجنوب والمقاومة».

واضاف «ينصحوننا دائماً لماذا المقاومة وماذا تفعل لكم؟ويقولون غداً تأتي اسرائيل وتقوم بعدة ضربات وكأنها لم تقم في الماضي بضربات؟».

وأكد تمسكه بالمقاومة واهميتها في الاستثمار والاقتصاد وقال «لا شيء يجلب الاستثمار مثل الامن الحقيقي القائم على الاستقرار ولو كان ثمن هذا الاستقرار توازن الرعب».

وجدّد التصميم على بناء استراتيجية دفاعية تشكل المقاومة الى جانب الجيش عمودها الفقري لأن «الامم المتحدة استجابت الى تحالف الراغبين بإصدار القرار 1559 الذي جعل ما يملكه شعبنا وقواه من سلاح للدفاع هدفاً دولياً، ولأن بعض الدول الكبرى تدير حرباً بالوكالة عن اسرائيل لتجريد كل من يقع على حدود مشروعها من السلاح».

ولم تغب العلاقة اللبنانية السورية عن خطابي بري ونصرالله فسأل رئيس المجلس النيابي «هل معقول أن تكون حدودنا أرحم من قلوبنا على بعضنا بعضاً، هل يجوز أن تصل الامور الى حال عداء؟».

اما السيد نصرالله فقال في اشارة ضمنية الى قوى 14 آذار «إذا كنا نريد الحرب على سورية فلنستمر بالتوجه الى مجلس الامن وكوندوليزا رايس».

في المقابل، طرح وزير الاعلام غازي العريضي بعض الملاحظات على مسألة الدولة القوية، فقال «في الفترة السابقة كان ثمة شعار في لبنان يقول (قوة لبنان في ضعفه)، وهذا الشعار ثبت فشله، اليوم واذا اردنا ان نتحدث عن قوة الدولة، هل قوة الدولة هي فقط السلاح مثلاً؟». وأضاف «السلاح أساسي وضروري يمتلكه الجيش وتمتلكه المقاومة في الفترة التي كانت تقاوم فيها وكان الجيش يساند، وكان ثمة خطة وكان الاحتلال قائماً. نحن نتحدث الان عن مرحلة ما بعد التحرير، كيف نتصرف، فاذا لا سمح الله اهتزت هذه الوحدة الوطنية بعد التحرير نكون نفرط بالانجاز الذي تحقق أولاً، ونهدد ما يمكن تحقيقه ثانياً، لضمان أمن لبنان واستقراره.وانطلاقا من القناعة بالوحدة الوطنية الاساسية بين بعضنا كلبنانيين».

وتابع «أطرح سؤالا عن قوة لبنان وبمعنى آخر، هل ثمة قوة للمقاومة اذا ارادوا ان تستمر؟ هل ثمة قوة لوطننا باضعاف المقاومة واضعاف لبنان من خلال الاعتداءات التي تتم على الجيش اللبناني من قبل بعض المنظمات الفلسطينية مثلاً؟».

ولفت الى أن «قوة الجيش ليست فقط بالسلاح بل بالحصانة الوطنية والغطاء الوطني والقرار السياسي الاستراتيجي لهذا الجيش الذي يحميه ايضاً».

وبمناسبة التحرير وبعد الملاحظات التي سُجلت على «حزب الله» على عدم ادانته اطلق النار على دورية للجيش اللبناني زار وفد من «كتلة الوفاء للمقاومة» قائد الجيش العماد ميشال سليمان في مكتبه في اليرزة وقدم اليه التعازي باستشهاد العريف المجند مصطفى مثلج.

واعرب الوفد عن تقديره البالغ لدور الجيش وتضحياته في الدفاع عن الوطن وتحقيق انجاز التحرير، مثمنا اداءه المميز وسهره الدائم على صون مسيرة الامن والاستقرار في البلاد.

عائلة لبنانية تجلس داخل جيب عسكري من مخلفات الجيش الاسرائيلي اثناء احتلاله لجنوب البنان

انور البني يواصل اضرابه عن الطعام

وفد الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان يقول ان السلطات السورية رفضت الإجتماع إليه

دمشق ـ من ثناء الإمام:

قال مسؤول في الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان امس الخميس إن وفد المؤسسة الدولية الذي حضر الى سورية لم يتمكن من لقاء وزراء العدل والداخلية والخارجية والمحامي العام، فضلاً عن أنه لم يستطع زيارة السجون والسجناء.

وقال المحامي محمد زارع رئيس جمعية حقوق الإنسان والسجناء في مصر وعضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان لـ«يونايتد برس انترناشيونال» إن الوفد الذي تألف من عضويته «وعضوية الأستاذة آمنة بو عياش رئيسة منظمة حقوق الإنسان في المغرب لم يتمكن من لقاء المسؤولين السوريين».

وأضاف «كنا أرسلنا الى الرئيس بشار الأسد ووزراء العدل والداخلية والخارجية خطابات عشية قدومنا وبشكل مسبق».

وأشار الى أنه «لم يتمكن من لقاء وزير الداخلية بعد أن أوضح له مدير مكتبه ضرورة المرور عبر الخارجية السورية»، وأضاف «بعد أن توجهت الى الخارجية أكد مدير مكتب الوزير أنه لم يتلق الفاكس الذي أبلغنا به الخارجية بحضورنا الى دمشق».

وأضاف زارع «لقد زودنا هذه الجهات بكل المعلومات عنا بانتظار تحديد موعد لنا».

وشدد على أنه توجه الى المحكمة ولم يتمكن «للأسف» من الحصول على تصريح للقاء السجناء فتوجه الى مكتب المحامي العام إلا أنه «وللأسف أيضا كان مشغولا كل النهار باجتماع وفقا لما قيل لنا».

وقال زارع «أحاول زيارة السجون»، وانتقد «حشر السجناء السياسيين الى جانب المجرمين بحيث يشكل الأمر انتهاكا لحقوق هؤلاء السجناء».

وكان ناشطون في مجال حقوق الإنسان أشاروا الى أن السجناء السياسيين الذين تم اعتقالهم أخيرا وعددهم عشرة بعد الإفراج عن ثلاثة منهم «حشروا في زنازين الى جانب المجرمين».

يشار الى أنه سبق للسلطات السورية أن حاكمت النائبين مأمون الحمصي ورياض سيف في قفص اتهام الى جانب مهربي مخدرات ومجرمين.وقد تم القبض عليهما مع معتقلي ربيع دمشق العام 2001 وذلك لإنهاء فترة الحريات التي ازدهرت عقب وصول الرئيس بشار الأسد الى السلطة في تموز العام 2000.

وعن أهداف الزيارة قال زارع إن «الوفد يريد لقاء مسؤولين سوريين حكوميين وقضائيين للوقوف على حقيقة الاعتقالات الأخيرة بين النشطاء بسبب توقيع بيان حقوقي وسياسي وذلك بناء على رغبة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في متابعة هذه القضية».

وشدد زارع على أهمية هذه الفيدرالية واصفا إياها بأنها «الأكبر» في العالم بين بقية المنظمات المهتمة بالحريات والمجتمع المدني وحقوق الإنسان.

وقال زارع الذي سبق وترافع عن المحامي الناشط أكثم نعيسة قبل عامين «نريد تحسين أوضاع السجون بشكل عام في سورية والإفراج عن كل معتقلي الرأي والضمير وترك مساحة لكل السياسيين والمنظمات الإنسانية للتعبير عن رأيهم بما يحدث انفراجة في هذا المجال تساعد في القضاء على الإرهاب».

وقال عبد الكريم ريحاوي عضو الشبكة السورية لحقوق الإنسان إن «الإصرار على استخدام الحلول الأمنية من قبل السلطات مع قوى المجتمع ومكوناته المدنية أمر لا يخدم المشروع الإصلاحي المرتقب في سورية ويعود بالبلاد الى وضعها في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي».

وأضاف أن الأمر «يوتر المناخ السياسي السوري المتأزم أصلا ويضع كافة مكونات المجتمع والدولة أمام حائط مسدود».

وفي نفس السياق اعلن المحامي خليل معتوق عضو مجلس ادارة المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية امس الخميس ان الناشط في مجال الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان المحامي انور البني يتابع اضرابه عن الطعام منذ اعتقاله قبل ثمانية ايام.

واوضح معتوق لوكالة «فرانس برس» انه قام الخميس بزيارة البني والمعتقلين الآخرين الذين تم توقيفهم الاسبوع الماضي على خلفية توقيعهم بيانا يطالب بتصحيح جذري للعلاقات اللبنانية السورية واقامة علاقات متوازنة مع لبنان.

وقال ان البني المعتقل مع رفاقه في سجن عدرا (30 كم شرق دمشق) «يواصل اضرابه عن الطعام لكنه يشرب السوائل وجسمه ضعيف».

من ناحيته قال اكرم البني شقيق الناشط الذي زاره ايضا في السجن انه مضرب عن الطعام منذ اعتقاله في 17 ايار (مايو)، «لانهم اساؤوا معاملته» في السجن.

والبني هو المتحدث باسم «مركز حريات» للدفاع عن الصحافة والصحافيين ورئيس المركز السوري للابحاث والدراسات القانونية بدمشق.(يو بي أي ـ اف ب)

لبنان لم يتسلم من أستراليا طلبا باسترداد مطلوب لبناني يحمل الجنسية الاسترالية

■ بيروت ـ يو بي أي: قال مصدر قضائي رفيع المستوى في بيروت امس الخميس إن لبنان لم يتسلم من السلطات القضائية الاسترالية طلب استرداد أسترالي من أصل لبناني لمحاكمته بتهم تتعلق بالارهاب.

وأوضح المصدرالقضائي لـ«يونايتد برس أنترناشونال» أنه لم يتسلم من القضاء الاسترالي أي مذكرة تطالب لبنان بتسليم صالح جمال الموقوف في لبنان لمقاضاته أمام المحاكم الاسترالية بتهم تتعلق بالارهاب.

وكانت أستراليا أعلنت أنها طلبت من لبنان استرداد جمال، الذي يحمل الجنسيتين اللبنانية والأسترالية، لمقاضاته بتهم متعلقة بالإرهاب، من ضمنها التهديد باستهداف جسر مرفأ سيدني.

لكن مصدراً قضائياً قال ان مدعي عام التمييز اللبناني القاضي سعيد ميرزا استقبل وفداً من السفارة الاسترالية في بيروت الذي طالب شفوياً باسترداد جمال، لكن ميرزا أبلغهم أن مثل هذا الطلب يجب أن يكون خطياً ومن سلك القضاء الاسترالي.

وكانت وكالة «أ. أ. ب» الأسترالية ذكرت أن جمال، 31 عاماً، مطلوب لشرطة ولاية نيو ساوث ويلز لفراره من أستراليا مستخدماً جواز سفر مزوراً في آذار (مارس) العام 2004 عندما كان يمضي فترة إطلاق سراح مشروط لعلاقته بهجوم مسلح على مخفر شرطة بسيدني في العام 1998.

وأضافت أن جمال مطلوب أيضا للتحقيق معه بتهمة الارتباط بإرهابيين مفترضين.

وذكرت الوكالة أن الشرطة اللبنانية أوقفت جمال مؤخراً بعدما أمضى سنتين في السجن لإدانته بحيازة أسلحة.

ولفتت الى أن جمال كان قد هدد بقيادة طائرة والاصطدام بجسر مرفأ سيدني إذا أعيد الى أستراليا بالقوة.

وأضافت أنه لا يوجد اتفاقية استرداد بين لبنان وأستراليا، وتدرس السلطات اللبنانية ما إذا كانت ستوافق على طلب الاسترداد المقدم من قبل شرطة نيو ساوث ويلز ويحمل توقيع النائب العام الفدرالي فيليب رودوك.

وإذا وافق لبنان على طلب الاسترداد، سيتم سوق جمال الى نيو ساوث ويلز حيث سيخضع للمحاكمة بتهمة المشاركة في إطلاق النار على مخفر الشرطة بسيدني في العام 1998.

ونقلت عن ناطق باسم دائرة النائب العام قوله إن «السلطات اللبنانية أوقفت صالح جمال مؤقتاً بناء على طلب من أستراليا، التي تسعى لاسترداده من لبنان».

وأضاف الناطق، الذي لم يذكر اسمه، أن موعد عودة جمال الى أستراليا «يعتمد على موقف السلطات اللبنانية من طلب الاسترداد الأسترالي».

وكان جمال أوقف في أيار (مايو) العام 2004 أثناء محاولته الفرار من لبنان مستخدماً جواز سفر مزيفاً.

وقضت محكمة عسكرية لبنانية بسجنه خمس سنوات بعد إدانته بحيازة أسلحة ومتفجرات وتزوير جواز سفر أسترالي وتأليف مجموعة والتخطيط لتنفيذ أعمال تضر بأمن الدولة.

وذكرت صحيفة «ذي أستراليان» أن جمال قال لزوجته، في اتصال هاتفي تم اعتراضه وتسجيله، إنها لن تراه مجدداً لأنه سيذهب الى مكان «أرفع من الجبال».

وكانت النيابة العامة العسكرية في لبنان ترغب في الادعاء على جمال بالتخطيط لتنفيذ عملية انتحارية، ولكنها افتقرت الى الأدلة الكافية لدعم التهمة.

وخفضت محكمة الاستئناف اللبنانية في الشهر الماضي عقوبة جمال الى السجن لمدة سنتين.

وذكرت الصحيفة الأسترالية أن جمال مرتبط بالموقوفين الستة الذين اتهموا في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بالتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية في سيدني.

سلطة السجون الاسرائيلية تغلق حسابات الأسرى الفلسطينيين في بنك البريد

الناصرة ـ «القدس العربي»

ـ من زهير اندراوس:

توجهت امس الخميس جمعية حقوق المواطن لسلطة السجون الاسرائيلية، وطالبت مساعدة المستشار القضائي للحكومة باصدار تعليمات فورية للمسؤولين في سلطة السجون بإعادة فتح حسابات بنك الاسرى السياسيين التي أغلقتها في الآونة الأخيرة سلطة السجون من دون سابق إنذار ومن دون أي سبب يذكر. وكانت جمعية حقوق المواطن توجهت في أعقاب شكاوى وصلت من الأسيرة سناء شحادة المسجونة في سجن الشارون ومن المحامية تغريد جهشان التي تعمل في جمعية نساء من أجل الأسيرات بخصوص أسرى آخرين قامت سلطة السجون بإغلاق حساباتهم في بنك البريد.

وادعت المحامية سونيا بولس من جمعية حقوق المواطن أن قرار سلطة السجون غير قانوني ويمس بحقوق الاسرى.

وتابعت أن القوانين الداخلية للسجن لا تخول سلطة السجون باتخاذ مثل هذا الإجراء، لأن القوانين الداخلية للسجن تنص على واجب سلطة السجون بتوفير المكان المناسب لإيداع النقود التي يجلبها الأسير معه، وتحويل أجرة الأسير مقابل عمله في السجن وتحويل المبالغ التي يتلقاها الأسير من عائلته.

وشددت جمعية حقوق المواطن أن هذه النقود يستعملها الاسرى لشراء حاجياتهم اليومية مثل الأكل، وأيضا لممارسة حقوقهم الأخرى، شراء الكتب والمجلات وغيرها.

وأشارت المحامية بولس أن القوانين الداخلية للسجن تخول سلطة السجون بتحديد المبلغ الأعلى الذي يستطيع الأسير استغلاله لشراء حاجياته أو «وضع تقييدات معينة على استعمال الحساب كعقاب على تصرف سلبي صدر عن الأسير» ولكنها لا تخول سلطة السجون بإغلاق الحسابات.

وطالبت المحامية بولس في نهاية الرسالة المساعدة للمستشار القضائي لسلطة السجون بإصدار تعليمات فورية للمسؤولين عن هذا الأمر بإعادة فتح حسابات الاسرى وعدم إغلاق أي حسابات أخرى.

«ثروت»... فتاة فلسطينية تروي كيف اعتقلت... وتسأل بأي ذنب عذبت وبالاغتصاب لماذا هددت بعد ان عريت على يد قوات الاحتلال؟

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

تمارس قوات الاحتلال كل الاعمال الوحشية والبربرية ضد كل ما هو فلسطيني سواء كان رجلاً ام امرأة، فكلهم ارهابيون من وجهة نظر اسرائيل واجهزتها الامنية.

فلذلك لا يتردد رجال المخابرات الاسرائيلية في شن غارات ليلية بعشرات من جنود الاحتلال المدججين بالسلاح على منازل الفلسطينيين لتنفيذ عمليات اعتقال هنا وهناك ولا فرق بين رجل وامرأة ما داموا من افراد الشعب الفلسطيني.

وفي احدى تلك الليالي، ووسط الظلام الحالك كان اعتقال ثروت احمد سعيد حمدان (27 عاماً) من منزلها بمدينة نابلس شمال الضفة الغربية حيث عصبت عيناها وكبلت يداها وفي سيارة عسكرية القيت لتبدء عملية تعذيبها القاسية ومحاولة التحرش بها وتهديدها بالاغتصاب.

وقالت الاسيرة في شهادتها لمحامية نادي الاسير الفلسطيني: داهمت قوات الاحتلال المنزل عند الرابعة فجراً (بتاريخ 2006/4/1) وطلبت من سكانه الخروج، وكنت لوحدي، وعندما خرجت طلبوا هويتي الشخصية وبعدها قيدوني بالبلاستيك وعصبوا عيناي واخذوني لمنزل عمتي وهناك اعتقلوا ابنة عمتي وتدعى ختام اشتية. واكدت ثروت في شهادتها بان قوات الاحتلال التي اعتقلتها لم يكن معهم اية مجندة، وكان الجنود يستهزئون منها ويقولون «اتريدين تنفيذ عملية».

بعد ذلك نقلونا الى حوارة وعندما وصلنا فتشوني عارية، وكان الجو ماطرا، وابقونا بالخارج ، وكان هناك 3 بنات اخريات واصبح عددنا 5 بنات اسيرات، وكنا نسمع صوت اسرى شباب تم اعتقالهم في نفس الليلة، وكان الجنود يستهزئون بنا ويأمروننا ان تقوم كل صبية بالامساك بسترة احد الشباب والركض، وكان هذا تحت المطر وكانوا يلتقطون صورا بالهواتف الخليوية وكنت استطيع رؤية ذلك من تحت عصبة الاعين عندما ارفع رأسي للاعلى، وعندما كنا نرفض الركض والانصياع لاوامرهم كانوا يعتدون على الشباب الاسرى فلذلك كنا نفضل الانصياع لأوامرهم، كانوا يسخرون منا ويضحكون ويصرخون بصوت عال «إضرب...إضرب» لافزاعنا. واضافت الاسيرة في شهادتها: امضيت اربعة ايام في معتقل حوارة وكانت الليلة الاولى مع الاربع اسيرات، واربعة اسرى من بيت فوريك في نفس الغرفة، وفي الصباح اخذوا الذكور واخذوا ابنة عمتي واسيرة تدعى آيات لمعسكر سالم، وبقيت انا واسيرة من نابلس تدعى رشا في حوارة. وتقول الاسيرة في شهادتها: كنت انا والاسيرة رشا في نفس الغرفة وجاء ضابط كبير في السن يتكلم اللغة العربية، حاول هذا الضابط ان يتحرش بنا جنسياً وحاول ان يخلع عني الجاكيت فبدأت بالصراخ ومنعته من ذلك.

وعن ظروف الاعتقال في معتقل حوارة اكدت الاسيرة ان الفراش قذر ورائحته كريهة، والحمام خارجي، وان جندياً كان يقتادهن له ويقف خلف الباب للحراسة، واضافت «منعونا من الاستحمام مدة اربعة ايام، الاكل كان سيئا للغاية، واذا كنت انا وصديقتي نتكلم مع بعضنا البعض كانوا يعاقبون احدانا بالوقوف تحت المطر في الخارج».

واضافت الاسيرة انها نقلت الى سجن الشارون،وعند وصولها فتشت عارية من قبل مجندات، ثم نقلت للتحقيق في سجن بيتح تكفا لمدة اربعة ايام.

واوضحت الاسيرة انها أمضت اول يومين في قسم العزل الانفرادي بيتح تكفا وكان التحقيق يتم معها من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثامنة مساء.

واكدت الاسيرة ان اربعة محققين كانوا في غرفة التحقيق احدهم يجلس امامها والاخر خلفها واثنان على الجانبين، مضيفة: خلال التحقيق هددني المحققون باعتقال ابي وامي وابنتي واخوتي، وقاموا باسماعي صوت ابني على الهاتف، وكان يوجد معي في غرفة التحقيق اربعة محققين احدهم يجلس امامي والاخر خلفي واثنان على جانبي، وعندما يتكلم معي احد المحققين واجيب عليه كان الاخر يمسكني من شعري ويلف رأسي عليه ويصرخ في وجهي، ويهددني بالاغتصاب ويسمعني ألفاظاً نابية.

وعن ظروف زنازين بيتح تكفا قالت الاسيرة ثروت «انها صعبة جداً، لونها يميل الى السواد، خشنة الملمس ومن الصعب الاتكاء عليها، كما يوجد فتحة في الارض عبارة عن «مرحاض»، ويوجد مكيف هواء بارد جداً مشعل 24 ساعة.

بعد ذلك اعيدت الاسيرة الى سجن الشارون وهي تقبع الان في قسم 11، مؤكدة ان ظروفها الصحية صعبة وانها تعاني من اوجاع في الصدر ولا يقدم لها الدواء اللازم.

من جهة اخرى تمكنت محامية نادي الاسير من لقاء الاسيرة عائشة محمد احمد عبيات (20 عاماً) من بيت لحم والمعتقلة منذ تاريخ 2002/5/30 والقابعة في سجن الشارون.

وقالت الاسيرة اثناء لقائها المحامية انها تعاني من التهاب بالكلى نتيجة ظروف السجن الصعبة، مضيفة ان مياه السجن غير صحية، ولها طعم غريب وبها نسبة كلور عالية، مما يسبب تساقط الشعر للاسيرات.

السنيورة يعرض مع سفراء عرب التوجه الى جمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات

■ بيروت ـ يو بي أي: بحث رئيس الحكومة فؤاد السنيورة مساء امس الخميس مع سفراء وقائمين بأعمال 11 دولة عربية في موضوع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات الفلسطينية في لبنان.

وحضر الاجتماع مع السنيورة سفراء وقائمو باعمال سفارات الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تونس، سلطنة عمان، المغرب، العراق، قطر، مصر، الجزائر والسودان.

وقال مصدر رسمي أن البحث خلال الاجتماع تركز على عرض للمعطيات والمعلومات التي أحاطت بتطورات الأيام الماضية «نتيجة الاعتداء الذي تعرض له الجيش اللبناني من قبل عناصر فتح ـ الانتفاضة في منطقة البقاع» شرق لبنان ومقتل جندي لبناني.

واشار المصدر الى ان السنيورة عرض خلال الاجتماع «توجهات الحكومة التي برزت في الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء، لجهة ضرورة استكمال البحث في سبل تنفيذ مقررات الحوارالذي حاز إجماع اللبنانيين في خصوص السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وضرورة سحبه».

وطلب السنيورة من السفراء نقل هذه المعطيات الى حكوماتهم «لمساعدة الحكومة اللبنانية على تنفيذ بنود الحوار في ما يخص السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وتطويق أية مضاعفات سلبية».

التحقيق مع سوريين اثنين اعتقلا قرب مقر اللجنة التي تحقق باغتيال الحريري

■ بيروت ـ يو بي أي: قال مصدر امني امس الخميس ان مخابرات الجيش اللبناني تحقق مع سوريين اثنين اعتقلا قرب مقر لجنة التحقيق الدولية في اغتيال رئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري الذي اغتيل بانفجار في بيروت في شباط (فبراير) العام الماضي.

وكانت صحيفة «النهار» قالت امس انه تم توقيف السوريين الإثنين ليل الاربعاء في منطقة المونتيفردي (شرق) حيث مقر لجنة التحقيق الدولية.

وابلغ المصدر «يونايتد برس انترناشيونال» انه يجري التحقيق مع السوريين لمعرفة ظروف وجودهما قرب مقر اللجنة وما اذا كانت هناك نوايا جرمية ام ان وجودهما كان لاسباب خاصة. وكان تم توقيف مشتبه بهم في قضية اغتيال الحريري بينهم اربعة من كبار الضباط اللبنانيين كما ان اللجنة حققت مع ضباط سوريين في عملية الاغتيال.

المحامون اللبنانيون يمتنعون عن دخول قاعات المحاكم

■ بيروت ـ يو بي أي: امتنع المحامون اللبنانيون امس الخميس عن دخول قاعات المحاكم احتجاجا على تلكؤ الحكومة في اكمال تسمية اعضاء مجلس القضاء الاعلى.

وهذه المرة الثانية خلال الشهر الحالي التي يمتنع فيها سلك المحاماة عن دخول المحاكم لحث الحكومة على تعيين بقية اعضاء مجلس القضاء الاعلى حيث تدور خلافات سياسية تتعلق بالاسماء المقترحة لعضوية المجلس. ومن المقرر ان يستمر امتناع المحامين عن مزاولة مهامهم داخل قصور العدل اليوم الجمعة ايضا في وقت سيجتمع القضاة في قصر العدل في بيروت للبحث في موضوع تعيينات مجلس القضاء الاعلى.

عضو كنيست: اسرائيل يجب ان تحتفظ بالسيطرة على الحرم الابراهيمي

■ القدس ـ اف ب: صرح النائب الاسرائيلي اوتنييل شنيلر عن حزب كاديما بزعامة رئيس الوزراء ايهود اولمرت امس الخميس ان اسرائيل يجب ان تحتفظ بالسيطرة على الحرم الابراهيمي في الضفة الغربية والجيب اليهودي القريب منه في الخليل حيث يعيش نحو 600 مستوطن، بحسب ما اوردت اذاعة الجيش الاسرائيلي. وقال شنيلر وفق الاذاعة ان «الحرم الابراهيمي والجيب اليهودي في الخليل يجب ان يبقيا بيد اسرائيل في اطار اي اتفاق نهائي (مع الفلسطينيين) وتحديدا في اطار خطة التجميع». والنائب شنيلر العضو سابقا في هيئة المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، هو من مهندسي خطة الانسحاب الجزئي من الضفة الغربية التي يعتزم اولمرت تطبيقها.

وادلى النائب بتصريحاته بعيد عودة اولمرت من اول زيارة قام بها الى واشنطن حيث عرض على الرئيس الامريكي جورج بوش خطته للانسحاب والتي تنص على احتفاظ اسرائيل بالكتل الاستيطانية الكبرى. ولم تطرح حتى الان مسألة السيطرة على الجيب اليهودي والحرم الابراهيمي الذي يعتبر موضع توتر كبيراً بين الفلسطينيين واليهود.

ويقيم نحو 600 مستوطن من الاكثر تطرفا في هذا الجيب تحت حماية مشددة من الجيش الاسرائيلي، وسط 166 الف فلسطيني.